

١٩٥٦/١٠/٧

تعليق على خطاب سلوين لورد بمجلس الأمن :

تسمية الشركة المنحلة بالعالمية تسمية تجارية

مذكرة بريطانيا سنة ١٩٣٩ تناقض اقوال وزير خارجيتها !
فكرة القناة المصرية وحرية الملاحة فيها من اختصاص مصر

والتمثيل على ذلك ما جاء في المادة الأولى من
قانون الانتهاز الأول ، المؤرخ في ٢٠ نوفمبر
١٩٥١ ، وهو « يؤسس لفرنقة تسمى شركة
تصعد اليه بإدارتها تسمى الشركة العالمية
للقناة السويس البحرية »
ومن هنا يتضح أن الاسم تجاري فقط . لا
لو كانت لهذه الشركة الصفة الدولية . لأن
التي لا يملكه رئيس دولة واحدة ، ولا حتى
والى مصر .. بل يجب أن يكون هناك اتفاق
مولى على تأسيس الشركة .. ولكن الذى نتج
اتفاق حلو القناة هو والى مصر .. ونحن
حرفيا على أن الشركة مصرية .. خاصة
لقوانين مصر

تعيين مدير الشركة
ج - لو كانت كلمة العالمية تعنى الإدارة
الدولية فلان هذا ينقض بأن يمن مدير الشركة
البلدية صفة

المصري الخاص ، وأن جنسيتها وصفتها
مصرية بحتة ، ولا يمكن أن تكون غير ذلك ،
وتسرى عليها جميع القوانين المصرية
كما جاء أيضا في المادة البريطانية أن هذه
الشركة تأسست حقا تحت اسم « شركة قناة
السويس البحرية العالمية » ولكن الثابت
أن هذه التسمية لا يتربط عليها أى حق من
الأحوال سلب الشركة جنسيتها المصرية ، فهي
مصرية بحكم البادى بالقانون العامة للإصلاح
حكم مبادئ القانون الدولى الخاص ، وهذه
تأسيسها ، لأنها منحت التزاما متصفا على
إقامة مصرية ، ولأن مقرها الرئيس ومركز
أعمالها الوحيد بمصر

لقد هي مذكرة الحكومة البريطانية وهي
أبلغ رد على لادير خارجية بريطانيا .
سمية تجارية لا أكثر

ب - كلمة العالمية اسمية تجارية لا أكثر ،

كما صرح الدبلوماسى لوكلة أيد الشرق
الأوسط مطالبا على خطاب السير سلوين لورد
في مجلس الأمن ، فقال :

١ - كلمة العالمية

قال السير سلوين لورد في مجلس الأمن
أن الخطير منح امتياز شق القناة لتأسيس
على أساس تكوين شركة تسمى « شركة قناة
السويس العالمية » . وفى أوجه الأنظار إلى
كلمة العالمية وأهمية هذه الكلمة
ويتضح من هذا القول أنه يعاقل أن يوهى
العالم بأن الإدارة دولية لأن الشركة لها صفة
دولية بحتة لاسيما « العالمية »
بريطانيا تناقض بريطانيا

والرد على هذا ما يلي :
أ - مذكرة الحكومة البريطانية نفسها أمام
محاكمة الاستئناف المخططة في عام ١٩٣٩ .
وفيها أن الشركة تسمى بمصر بحكم القانون

تسمية الشركة المنحلة بالعالمية تسمية تجارية

بقية المنشور في الصفحة السادسة

من قبل دول العالم . فان اللغة التالية من فرمان الامتياز السابق لمن صريح على ان يكون مدير الشركة يكون من قبل الحكومة المصرية دائرة الامتياز .

فان كانت كلمة العالمية تعني الادارة الدولية فكان ليعني الدول التي في تعيين مدير هذه الشركة . فبذلك المستثمرين العام للاسم المتحدة بينه اعضاء منظمة الأمم المتحدة الشركة مصرية قانونا .

في نفس اللغة ١٦ من اتفاقية ١٨٦٦ . نفس اتفاقية عام ١٨٦٦ في اللغة ١٦ . من التسميم به ان الشركة مصرية وخاصة للقوانين المصرية وعرفها وانفس لا يذكر في ان اي صفة دولية للشركة اللغة ١ . لا يوجد نص صريح

في كلمة العالمية ، معناه امتلاك جميع دول العالم .

لو ان شركة اللغة السوسى المنحلة كانت لها صفة دولية لكانت جميع دول العالم شركت في ادارتها ، وهذا لم يحدث منذ انشاء الشركة حتى حلتها . كما انه توجد منظمات دولية فعلا لم يطلق عليها كلمة العالمية ، وهذا دليل على ان هذا اللفظ العالمية مجرد تسمية لايرتبط عليه اي حقوق الوصفة دولية بدليل ان هيئة الأمم المتحدة لم يطلق عليها صفة العالمية رغم انها تسمى اليوم ١٦ دولة . فليست التسمية هي التي تعطي الحقوق بل التزام المتعاملين على شيء بل نفس المصريح هو الذي يحدد المتعاملين

شركة عربات النوم

وعزل من إنجلترا . فبرمت انجلترا نفسها مثلا . بان الشركة الإنجليزية لعربات النوم تسمى الشركة الدولية لعربات النوم ، ولم يقل مستخدمو هذه الشركة ان مستخدميها ان لهم حقوقا يجب ان احسان وحمايتهم تحسن ادارتها كتأليف هيئة دولية او هيئة منتظمين لهذه الشركة

٢ - رئيس المال الدولي

الامر سلون لورد ان الشركة دولية ايضا لان راسمها كان دوليا . . . والرد على فنان الشركات العالمية الكبرى تعرض استجها في الاسواق العالمية يعرف التطور من جنسية الشركات . ولان مصر الساهبة الاولى في اسهم الشركة عند انشائها . واليوم نرى ان اسباب لغوس الاموال الاجنبية الى دول مختلفة يقابل بالتشجيع من قبل البنك الدولي للنفذ . . . لا ان ذلك لا يرتبط عليه اي حقوق دولية ، ويجوز بالتالي ان مصر دامت اكثر من مرة

وتعكف من تأليف شق البروز العالمية التجارية

بقول سلون لورد ان فكرة وصل البحر الابيض بالبحر الاحمر لم تبت من اصل مصرية وانما في التخليط رجوع سلون لورد بسعيه الى التاريخ القديم ، فافهم ان مقرونا وصل البحريين عن طريق مصر لم ثبت من اصل مصري . والواقع ان فكرة وصل البحرين قديمة ظهرت في كل صورة التخليط المصري . بل ان فكرة بسطة الى موانئ البحرين لورد بالظيمة الى هذه الفترة . ولذلك فقد صمد الخطم في التصور القديمة والوسطى الى توصيل البحرين بطريق النيل ، في ايام سيسى الاول ١٢٨٠ ق . م . حفرت براندسيزوستريس لتخليط هذه القناة ، ان اعلنت بعد ذلك الى ان لم يقيموا الثاني غيرها من جديد . . . على انها اعلنت بعد ذلك حتى انماها مرور بين العالمين باسم خليج امير المؤمنين ، وقد كان السبب الاكبر في عدم حلر القناة بوضعها الحالي يرجع من جهة الى الامتداد الضاغط الذي كان سلفا من ان مستوى مياه البحر الاحمر اعلى من مستوى مياه البحر الابيض بشدة امتار والى رتبة الخطم المبررين من جهة اخرى في عدم خلق مشاكل نتيجة لعدم القناة او لما قلل منسوب على ١٢ لورد بوسلورا قانيا .

حق اعادة الرافق

وهكذا كانت الفكرة مصرية قديمة وان لم تتحقق الا بعد ان ضعف سعيه امام الحاج فرديناند بلبيس الذي كان صديقه الشخصي له

وانا سلمنا جدا . متفانين التاريخ ، بان الفكرة في مصر ، فهل يعنى هذا حقا لدول المنطقة ادارة مرفق ارضي دولة اخرى انما لو افقنا بنظرية سلون لورد كان صاحب فكرة الفكرة الفريد مائة لتقابل الفريد في العالم . . . وهكذا في بقية الافكار العالمية والمفكرات التي نشر في العالم يجب ان يمتلكها اصحابها وحدهم

ان كان الشركة في يوم من الايام منسوبة من حرية الملاحة ، سواء قبل معاهدة ١٨٨٥ او بعدها . ويجب الفصل بين امتياز بلبيس الشركة وانجليا لورد . فمصر هي التي التي تحافظ على حرية الملاحة ، وما زالت مصر الى اليوم تمتلك بهذه الاتفاقية . ولم عليها بل ان مصر في السيطرة التي لوردتها الى مجلس الأمن ، في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، اعلنت انها على استعداد لتخليص وحكومات الدول الاخرى الواقعة على اتفاقية القسطنطينية بعد مؤتمر منها ومن بقية حكومات الدول التي عمر سنها بالقناة بولاية النهر في اتفاقية ١٨٨٥ ، والبحث في طرد اتفاق بين تلك الحكومات جميعها يؤكد من جديد وبضمن حرية الملاحة في القناة ، ويسجل لدى الاسرة العامة للأمم المتحدة . . .

هيئة لجنة موزيس

بقول سلون لورد ان الدول الثماني عشرة اقترحت الفاتحة . . . والمعجب من هذا الكلام لا اساس له من

هيئة لجنة موزيس

بقول سلون لورد ان الدول الثماني عشرة اقترحت الفاتحة . . .

والعجب من هذا الكلام لا اساس له من الصحة ، والتخليط على ذلك ليس الخطأ الوحيد من موزيس الى الحكومة المصرية بان اقترح من هيئة موزيس مقترحات العمل التالي شرة . بل ان كانت مصر ان بحثت هذه المقترحات برفض التخليط مزج لورد موزيس بان هيئة لا تعنى موزيس اجرائيات موزيس لكن الاول فقط

مصر غلبت بالفكرة

ان مصر ما زالت غلبت بالفكرة وما طارها بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ الى مجلس الأمن لا مؤيدة لغلب موزيس

وان الرئيس جمال عبد الناصر اصدر احدى لمر تعريها بظم الفكرة ، فكان الرد هو التهديد والوعيد ، واستمرار المفاوضات العسكرية . ثم يصدر اعلانا ان طلب للمفاوض من جانب إنجلترا وإفريقيا

اما مسألة دوافع لورد لورد لورد فقد كان مصحح ، بالتهديد ، الامر الذي دعا مصر الى عدم حضوره برام استئنافا للفكرة

ومن كل هذا يتبع ان سلون لورد اراد ان يوهب العالم بان إنجلترا لورد التخليط ومصر هي التي رفضت ، فبالا لتخليط التابة لمزى القاعدات الدولية . . .

وما زالت مصر تتحدى اربعة نهجا بعدم احترام القواعد والالتزامات الدولية ، فمن الغريب ان يذكر لورد سلون لورد ان مصر لم تحترم القواعد والالتزامات الدولية ، ولكن الاجر به ان وشهد مجلس الأمن .

للمعاهدات والالتزامات الدولية التي خرفتها

مصر ..
 « وأن مصر ما زالت تتحدى أي دولة اتهمها بعدم احترام المعاهدات والالتزامات الدولية .
 ولو أن ملزمة المستر سلوين لويد كان صحيحا لوجه بالقضية إلى محكمة العدل الدولية وهي جهة الاختصاص في حالة خرق المعاهدات والالتزامات الدولية ، وأن المادة ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على ذلك والنص هو كما يلي :

« على مجلس الأمن وهو يقوم بتوصيات وفقا لهذه المادة أن يرأس أيضا أن النزاعات القانونية توجب على أطراف النزاع بعضة خاصة أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية ومن المعروف أن إنجلترا هي التي خرفت المعاهدات والالتزامات الدولية في أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية بانتهاكها على حرية الملاحة والتي تنص بها اتفاقية ١٨٨٨ :

إنجلترا وإسرائيل

ذكر المستر سلوين لويد أن مصر خرفت اتفاقية ١٨٨٨ بعدم السماح لسفن إسرائيل بالمرور في القناة ، وهذا يجب أن نقف قليلا عند هذا الكلام ، فإنجلترا اليوم نصبت نفسها مدافعة عن قضية إسرائيل في مجلس الأمن ، وأن مصر ممانعت مرور السفن الإسرائيلية إلا تطبيقا للمادتين ٩ و ١٠ من اتفاقية ١٨٨٨ فمادة ١٠ منها تنص على أن أحكام المواد ٩ و ١٠ لا تتعارض مع التناجز التي قد يرى عليه السلطان وسمو الخديو أخلافا في حدود الترميزات المسمولة له ، ليسمينا بواسطة قوانينا وفي حدود الترميزات الممنوحة الدفاع من مصر وصيانة الأمن العام .

زيادة السكان بمصر

ويقول سلوين لويد : أن مصر تعاني مشكلة كبرى من تزايد السكان ، وأنه من المصير عليها أن تواجه هذه الزيادة بدخولها القومي .

وأن مصر تعتبر التحدث في المسائل الداخلية المصرية من صميم اختصاصها ، لأنها تدخل ضمن السلطان الداخلي للدولة ، وهذا ليس من اختصاص سلوين لويد أن يتحدث فيه بمجلس الأمن ، لأنه بموجب المادة الثانية بالفقرة السابعة التي تنص على أن ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة ، وليس فيه ما يقتضي الانعقاد الآن أن يعرضوا مثل هذه المسائل

شعوب آسيا وأفريقيا وأوروبا

حول سلوين لويد أن المسألة بهذا شعوب في آسيا وأفريقيا وشعوبا في أوروبا ، وتقدم من قول لويد أنه اتحل صفة الدافع عن شعوب آسيا وأفريقيا وأوروبا ، فعلاوة على أن المستر سلوين لويد ليس له التوكيل بالتحدث باسم هذه الشعوب ، نرى أن تحلل لورد لنصف

بدي التليل فيه

فإذا من شعوب آسيا فإن حكومات وشعوب الهند وأندونيسيا وسيلان والصين الشعبية رفضت رفضا باتا أن تؤيد إنجلترا في هذا النزاع ، أو توافق على الخطوات التصفية التي قامت بها إنجلترا ، بل كانت دائما في جانب الحق وهو جانب مصر ، وكذلك رفضت بالسنان والبلقان الانسداد في جميع المستخدمين للقناة ورفضنا أن نقرأ استخدام إنجلترا للقوة ضد مصر .

وأما بقية شعوب آسيا ، ومنها الطلبة السعودية والسراي ولبنان وسن والاردن ، فجميع هذه الشعوب قد تكلت مع مصر في موقفها السليم ضد الوقت التصفي البريطاني للانداء على حقوق وسيادة مصر .

أما شعوب أفريقيا فإن السودان وليبيا ودول شمال أفريقيا لا توافق بريطانيا على موقفها من مشكلة القناة وقد رفضت الحجة الانسداد في جميع المتكلمين بل كانت بجانب مصر .

وأما شعوب أوروبا فإن اليونان وإيطاليا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا وبولندا والدول الإسكندنافية وإسبانيا والبرتغال والمانيا الشرقية والنمساويين ويوغوسلافيا ، كل هذه الدول لم توافق بريطانيا على سياستها العدوانية ضد سيادة مصر .

كل الشعوب مع مصر

ويجدر بالذكر أن الاتحاد السوفيتي ، وهو جزء من أوروبا ، نجد أن سلوين لويد قد اتحل لنفسه صفة المتحدث باسم شعب ، وهذا أمر مستغرب ، والعالم يعلم أيضا أن سلوين لويد لا يستطيع حتى أن يدعي أن الشعب البريطاني نفسه يؤيده فيما يقول ،

بدليل ما حدث في مجلس العموم
وعلم حزب العمال البريطاني أخيراً .
وهكذا لم يبق لسلون لويده عن يتحدث من
شعوب العالم إلا جزء من شعب فرنسا
ودولية لوكسمبرج وألمانيا ومالكو .

منطق عجيب

سلون لويده يتحدث إلى مجلس الأمن عن
نجار بورسعيد وعدن وسيلان . ويذكر أن
الاعتماد على طريق آخر لقناة السويس بسبب
خسائر مسميات لا تنطوي كثير من منها أصحاب
التاجر في هذه المدن ، ولذلك فعل من هذا
الطريق

وهكذا أخيراً نجد أن سلون لويده يتحدث
باسم نجار بورسعيد وعدن وسيلان بأما عدن
فكان الواجب على حكومته أن تعطي لشعب
عدن تقرير معبرة واستقلالية وأن تحترم عيشة
المجلس الذي يقف أمامه بدلاً من التباكي على
مصالح نجار عدن ، أما سيلان فإن موفاتها من
مصر مؤلف المؤيد الصديق . وأخيراً نجد مسألة
مصالح نجار بورسعيد التي يتحدث عنها المستر
سلون لويده وهذا أمر عجيب لا يستحق الرد
عليه .

ومن هنا يتضح أن الحكومة البريطانية
تخبط في خطبتها أمام مجلس الأمن ، ولا
تجد الحجج السليمة ، فلهذا إلى هذا
المنطق العجيب . وهكذا تكشف للرأي العام
العالي عن نوع الحجج التي تسولها حكومتا
انجلترا وفرنسا .